الأمم المتحدة

A/75/330

الجمعية العامة

Distr.: General
28 August 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 119 (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة 26 آب/أغسطس 2020 موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لملاوي لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة لجمهورية ملاوي لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى مكتب رئيس الجمعية العامة، ويشرفها أن تشير إلى ترشيح جمهورية ملاوي لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2021-2023، في الانتخابات المزمع إجراؤها في تشرين الأول/أكتوبر 2020 في نيويورك.

ووفقا لقرار الجمعية العامة 251/60، تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية ملاوي لدى الأمم المتحدة كذلك بأن تحيل طيه التعهدات والالتزامات الطوعية التي تؤكد بها من جديد أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها هي من أولويات السياسة الخارجية لجمهورية ملاوي (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة لجمهورية ملاوي لدى الأمم المتحدة من رئيس الجمعية العامة تعميم هذه المذكرة الشفوية ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 119 (ج) من جدول الأعمال.

* A/75/150.

081020 011020 20-11251 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة 26 آب/أغسطس 2020 الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة لملاوي لدى الأمم المتحدة

ترشيح ملاوي لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة 2021-2023

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملا بقرار الجمعية العامة 251/60

1 - تسعى ملاوي، للمرة الأولى على الإطلاق، إلى انتخابها بصفة عضوٍ في مجلس حقوق الإنسان، للفترة 2021-2023.

2 - وتؤمن ملاوي إيمانا راسخا بأن مبادئ حقوق الإنسان ذات طابع عالمي وغير قابلة للتجزئة، وقد أظهرت على مر السنين التزامها الثابت بهذه القضية. وتجاهد ملاوي لمتابعة عزمها على تعزيز القيم العالمية لحقوق الإنسان عن طريق التعاون الدولي وبناء مؤسسات قوية وذات مصداقية.

3 - وترد فيما يلي مساهمات ملاوي وتعهداتها الطوعية والتزاماتها في ميدان حقوق الإنسان عملا بقرار الجمعية العامة 251/60.

حالة حقوق الإنسان في ملاوي

4 - أحرزت ملاوي تقدما هائلا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها. وهذه الحالة راسخة في دستورنا الذي يتضمن شرعة حقوق قوية ترتكز على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. وتوجد مجموعة من التشريعات والسياسات والأطر المؤسسية التقدمية التي تدعم الدستور باقتدار. وتسير ملاوي في رحلتها كدولة ديمقراطية مزدهرة، مسترشدة بتاريخها في الكفاح ضد الاستعمار والدكتاتورية. ويتشكل مستقبلنا بحكمتنا الجماعية ورؤيتنا الوطنية المتمثلة في بناء بلد آمن اجتماعيا واقتصاديا ينطلق لتحقيق تطلعات أهداف التنمية المستدامة وخطة عام 2063.

الإطار القانوني

5 - في السنوات القليلة الماضية، سنّت ملاوي التشريعات التالية لتعزيز حقوق الإنسان من جوانب مختلفة.

تعديل دستوري بشأن سن الطفل - 2017

6 - كان الدستور ينص سابقاً، بموجب المادة 23 (6)، على تعريف الطفل بأنه أي شخص دون السادسة عشرة من العمر. ولكن، بالنظر إلى الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وإلى أن الأطفال يواجهون شتى أنواع التحديات القانونية والتحديات في مجال حقوق الإنسان، عُدِّل الدستور لرفع هذه السن من 16 إلى 18 سنة. وعقب هذا التعديل، تُتخذ خطوات لمواءمة جميع القوانين التي تنص على حد أعلى من السنين لتعريف الطفل. وتقود هذه العملية فرقة عمل ترأسها وزارة العدل والشؤون الدستورية ووزارة الشؤون الجنسانية والأطفال والإعاقة والرعاية الاجتماعية.

7 - ومن خلال التعديل الدستوري لعام 2017، تُطبَّق في القانون المحلي الشروط المحددة المنصوص عليها في اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته، وكذلك لتنفيذ التوصيات التي تلقتها ملاوي، في جملة أمور، في إطار الاستعراض الدوري الشامل، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية

والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وجاء التعديل أيضاً امتثالا لأحكام التسوية الودية في قضية معهد حقوق الإنسان والتنمية في أفريقيا ضد ملاوي (*Institute for Human Rights and Development in Africa v. Malawi*)، التي رُفعت أمام لجنة الخبراء الأفريقية المعنية بحقوق الطفل ورفاهه.

قانون الحصول على المعلومات – 2017

8 – تنص المادة 37 من الدستور على أن لكل شخص الحق في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها الدولة أو أي من أجهزتها على أي مستوى من مستويات الحكومة حين تكون هذه المعلومات مطلوبة لممارسة حقوقه.

9 – ويبني قانون الحصول على المعلومات لعام 2017 على أحكام الدستور، ويوفر إطارا لتسهيل الحصول على المعلومات الموجودة لدى الجهات التي تحتفظ بالمعلومات بهدف الامتثال لجميع الحقوق التي يحميها الدستور وأي قانون آخر، وتشجيع الكشف الروتيني والمنهجي عن المعلومات من قبل الجهات التي تحتفظ بالمعلومات استنادا إلى مبدأي المساءلة والشفافية الدستوريين.

10 – وينص القانون أيضاً على حماية الأشخاص الذين ينشرون معلومات للمصلحة العامة بحسن نية وييسرون التوعية المدنية بالحق في الحصول على المعلومات بموجب هذا القانون. وتنص المادة 5 من القانون على أن لكل شخص الحق في الحصول على المعلومات حين تكون لازمة لممارسة حقوقه وتكون موجودة في عهدة أو تحت سيطرة هيئة عامة أو هيئة خاصة ذات صلة ينطبق عليها القانون. وصدر هذا القانون بوحي من القانون النموذجي بشأن الحصول على المعلومات، الذي أصدرته اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب.

قانون بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (الوقاية والإدارة) – 2018

11 – ينص هذا القانون على سبل الوقاية والإدارة فيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ويكفل في الوقت نفسه حقوق وواجبات الأشخاص المصابين بالفيروس أو بالإيدز. وينشئ القانون أيضاً اللجنة الوطنية المعنية بالإيدز، التي تشرف على جميع المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتحظر المادة 4 من القانون الممارسات الثقافية الضارة. وترد في المرفق 2 لهذا القانون قائمة بالممارسات الضارة المحظورة بموجب تلك المادة.

12 – وتحظر المادة 6 من القانون التمييز ضد أي شخص بسبب أي إصابات متصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتمنح المادة 9 الشخص المصاب الحق في الخصوصية والسرية فيما يخص المعلومات المتصلة بحالته، بينما تحظر المادة 26 على صاحب العمل أن يطلب من أي شخص الخضوع لفحص فيروس نقص المناعة البشرية كشرط مسبق للتوظيف. ويدمج القانون في التشريعات الوطنية جوانب محددة من البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (بروتوكول مابوتو) فيما يخص قضايا فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

قانون مكافحة الاتجار بالأشخاص – 2015

13 – يطبّق هذا القانون في التشـــريعات الوطنية جوانب من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات الملحقة بها، ويوفر نظاما قانونيا متينا لمكافحة الاتجار بالأشـــخاص. وينص على الأركان الثلاثة، وهي الوقاية والحماية والملاحقة القضـائية. وتشـمل العقوبات المفروضـة على الاتجار بالأشخاص السجن لمدة 14 سنة، والسجن لمدة 21 سنة في حال وجود أطفال بين الضحايا.

قانون الزواج والطلاق والعلاقات الأسرية – 2015

14 – يدرِج هذا القانون في التشـريعات الوطنية جوانب من اتفاقية القضـاء على جميع أشـكال التمييز ضـد المرأة والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسـان والشـعوب، وبروتوكول مابوتو. ويتضـمن أحكاماً بشـأن الزواج والطلاق والعلاقات الأســـرية بين الزوجين، والعشـــيرين غير المتزوجين، ورعايتهم ونفقتهم وإعالة أطفالهم، ومســـائل متصـــلة بذلك. ولقد أحدث هذا القانون ثورة في قانون الزواج والطلاق مع التركيز على حقوق الزوجين والمساواة بينهما.

15 – وتعترف المادة 12 بأنواع الزواج التالية: الزواج المدني، حيث يعلن عن الوضـــع العائلي قبل الزواج؛ والزواج العرفي الذي يتفق مع عادات وطقوس هيئة أو طائفة أو ملّة دينية، أو مجموعة إثنية؛ والزواج بالسـمعة أو المعاشرة الدائمة، الذي لا يعترف به إلا بناء على حكم صادر عن محكمة ذات اختصاص.

16 – وينص القانون أيضـــا على تجريم الجمع بين زوجتين وتعدد الزوجات بموجب المادة 51، وعقد مراســم زواج مع شــخص متزوج بموجب المادة 52، وتقديم إقرار كاذب بشــأن الزواج باســتخدام شــهادة أو تصريح أو وثيقة ترخيص أو بيان قانوني لغرض الزواج بموجب المادة 53؛ وانتحال الشخصية في الزواج عن طريق انتحال شـخصـية فرد آخر حين عقد الزواج، أو الزواج تحت اسم مزيف أو وصـف مزيف بقصـد خداع الطرف الآخر في الزواج، على النحو المبين في المادة 57.

17 – وينص القانون، في المادة 74، على مسـائل تتعلق بالطلاق تؤكد تقسـيم الممتلكات وإعادة توزيعها بشكل عادل عند فسخ الزواج، مع مراعاة المسـاهمات المباشرة وغير المباشرة التي يقدمها أي من الزوجين، بما فيها المســـاهمات المقدمة عبر أداء الواجبات المنزلية. وعلاوة على ذلك، ينظم القانون في المادة 96 مسألة الإنفاق على الحوامل العازبات.

قانون لجنة التخطيط الوطني – 2017

18 – ينشئ القانون لجنة التخطيط الوطني المكلفة بمسؤولية تنسيق خطة ملاوي للتنمية وفقاً لاستراتيجية ملاوي لتطوير التنمية وغيرها من جداول أعمال التنمية العالمية والإقليمية مثل خطة التنمية المســتدامة لعام 2030 وخطة عام 2063.

19 – وتتمثل مهمة اللجنة في تحديد أولويات التنمية الاجتماعية – الاقتصـادية في ملاوي وصـياغة الرؤية والاستراتيجية الوطنيتين للأهداف الاجتماعية والاقتصادية، مع مراعاة إمكانات البلد وموارده ومزاياه النسبية.

20 – واللجنة مطالبة بالإشـــراف على تنفيذ رؤية واســـتراتيجيات وطنية طويلة الأجل وخطط إنمائية متوســـطة الأجل؛ ووضـــع مشـــاريع وبرامج تنفيذ رائدة مبتكرة وتقدمية، بما يتماشـــى مع الرؤية الوطنية

والاستراتيجيات الوطنية للبلد؛ وتحديد أي مسألة ترى اللجنة أنها ذات صلة بتحقيق أهداف القانون، والتكليف بإجراء بحوث بشأنها.

21 - ويهدف إنشاء اللجنة إلى تعزيز تطبيق المادة 30 من الدستور بشأن الحق في التنمية، التي تنص على أن لجميع الأشخاص الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وبالتالي الحق في التمتع بها، وأن النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة على وجه الخصوص يجب أن يحظوا باهتمام خاص في تطبيق هذا الحق.

قانون المعاملات الإلكترونية والأمن السيبراني - 2016

22 - يُنشئ هذا القانون فريق ملاوي المعني بالاستجابة للطوارئ الحاسوبية ويحدد وظائفه، ويضع أحكاما لتجريم الانتهاكات المتصلة بالنظم الحاسوبية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وينص كذلك على إجراء التحقيقات في الأدلة الإلكترونية وجمعها واستخدامها والمسائل المتصلة بذلك. ويوفر القانون إطاراً قانونياً ييسر المنافسة وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاركة ملاوي في عصر المعلومات واقتصاد المعلومات.

23 - ويسعى القانون إلى ضمان تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها والاستفادة منها في الاقتصاد والمجتمع، والأحكام القانونية ذات الصلة بذلك، بشكل يتوازن مع مصالح المجتمعات المحلية والأفراد ويحميها، بما يشمل مسائل الخصوصية وحماية البيانات.

24 - وتنص المادة 4 (ب) على ضرورة تعزيز حرية الاتصال عبر الشبكات الإلكترونية، باستثناء الأسباب المحددة المنصوص عليها في القانون. ويستند ذلك إلى الأحكام الدستورية المتعلقة بالحق في الحصول على المعلومات، بموجب المادة 37، والحق في الخصوصية بموجب المادة 21 (ج) من الدستور.

قانون تعديل المحاكم - 2016

25 - ينشئ القانون شُعَباً في المحكمة العليا في ملاوي سعياً إلى تعزيز إمكانية اللجوء إلى القضاء وتحسين كفاءة القضاء.

26 - وتشمل الشعب ما يلي: الشعبة المدنية المسؤولة عن المسائل المدنية غير الموكلة إلى شعبة أخرى في المحكمة العليا، والشعبة التجارية المسؤولة عن المسائل التجارية، والشعبة الجنائية المسؤولة عن المسائل الجنائية، وشعبة الأسرة والوصاية المسؤولة عن المسائل المتصلة بالأسرة أو الوصاية، وشعبة الإيرادات المسؤولة عن المسائل المتصلة بالإيرادات.

قانون الأراضي - 2016

27 - قانون الأراضي هو القانون الرئيسي الناظم لجميع المسائل المتعلقة بالأراضي في ملاوي. وعلى عكس قانون الأراضي لعام 1965 الذي نص على أن الأراضي ملكٌ لرئيس الجمهورية إلى الأبد، فإن المادة 8 من قانون عام 2016 تنص على أن الأراضي ملكٌ للجمهورية إلى الأبد. ولم تعد الأراضي العرفية مصنفة باعتبارها فئة من فئات الأراضي بموجب القانون. بل إن المادة 19 تنص على تحويل الأراضي العرفية. ويمكن تسجيل الأراضي بوصفها أراضٍ خاصة، باستثناء الأراضي العرفية غير المخصصة التي

تعتبر أراض عامة. وفي حالة الاستحواذ على الأرض، يتم التعويض عن الأرض نفسها فضلا عن أعمال التطوير التي جرت على الأرض. ويختلف هذا أيضا عن قانون الأراضي السابق، حيث لم يكن التعويض يُمنح إلا عن أعمال التطوير على الأرض وليس عن الأرض نفسها. وتكمن أهمية هذا القانون في أنه يوائم الإطار القانوني القائم والتطلعات المكرسة في سياسة ملاوي الوطنية المتعلقة بالأراضي لعام 2002.

قانون الأراضي العرفية – 2016

28 – قانون الأراضي العرفية هو القانون الرئيسي لإدارة الأراضي العرفية وتنظيمها في ملاوي. وينص القانون على تسجيل الأراضي العرفية في شكل أملاك عرفية. ويتمثل الجانب الأهم لإنشاء الأملاك العرفية في أن الفرد سيكون الآن قادراً على امتلاك الأرض في حد ذاته، وبالتالي سيُكفل له ضمان الحيازة. ومرة أخرى، تكون الأملاك العرفية لفترة/مدة غير محددة، وتنتقل بالوراثة، ويجوز نقلها بوصية. ومع إنشاء الأملاك العرفية بموجب قانون الأراضي العرفية الجديد، يُسجَّل الفرد، رجلاً أو امرأة، بوصفه مالكاً للأرض، ويجيز ذلك بدوره إبرام عقد إيجار أو عقد إيجار من الباطن.

29 – وينص القانون أيضاً على إنشاء لجان الأراضي، وهي مسؤولة عن إدارة جميع الأراضي العرفية في منطقة إدارة الأراضي التقليدية. وتتألف اللجان من رئيس مجموعة القرية، الذي يشغل منصب الرئيس، وستة أشخاص آخرين ينتخبهم المجتمع المحلي من أعضائه بشرط أن يكون ثلاث منهم على الأقل من النساء.

قانون التخطيط العمراني – 2016

30 – ينص هذا القانون على التخطيط العمراني وتطوير الأراضي بشكل نظامي وتدريجي في المناطق الحضرية والريفية على السواء؛ والحفاظ على مرافقها وتحسينها؛ ومنح إذن لتطوير الأراضي، وسلطات أخرى للرقابة على استخدام الأراضي؛ وإنشاء مجلس التخطيط العمراني؛ وإنشاء مجلس مسؤولي التخطيط؛ وتسجيل وتنظيم المخططين.

31 – ويؤكد القانون من جديد التوصية الواردة في سياسات الأراضي في ملاوي، التي تعلن أن ملاوي كلها "منطقة تخطيط". ويهدف تنظيم استخدام الأراضي ومواقع التطوير العمراني إلى تعزيز النمو العمراني المكاني المنظم لأنشطة المستوطنات البشرية، وتعزيز استخدام الهياكل الأساسية للأراضي والخدمات بالشكل الأمثل، وحماية النظم البيئية الهشة وحفظها. ويتم تحقيق هذه الأهداف بتوجيه أنشطة التطوير العمراني ومراقبة استخدام المباني في مناطق معينة مع أذون التخطيط المنظم. وينتهج قانون التخطيط العمراني لعام 2016 نهجاً شاملاً في التعامل مع التخطيط العمراني. وتحدد المادة 24 مكوّنات خطة التطوير العمراني الوطنية، بما في ذلك البيانات والمبادئ والدراسات الأساسية المتعلقة بالتطوير العمراني، والتي ينبغي أن تشمل، في جملة أمور، تحليل المسائل الديمغرافية والاقتصادية والجوانب المتصلة بالطاقة والبيئة، واستخدام الأراضي وحيازة الأراضي. وعلاوة على ذلك، يفرض القانون على السلطات المختصة استشارة المؤسسات الأخرى ذات الصلة عند استعراض خطط التطوير العمراني. ويقرّ بضرورة منح تعويض معقول لأصحاب الأراضي في حالة الاستحواذ قسراً على الأراضي لأغراض المصلحة العامة، وفقاً للمادة 18 من قانون الأراضي لعام 2016.

قانون مسح الأراضي – 2016

32 – يُلغي قانون مسح الأراضي لعام 2016 قانون مسح الأراضي (الفصل 59–03) الصادر في عام 1955. وينص القانون على أنظمة مسح الأراضي والمسائل ذات الصلة لضمان تحسين مسح الأراضي ومنح التراخيص للمسّاحين ومراقبة عملهم. وينص القانون أيضا على إنشاء مجلس تسجيل مسّاحي الأراضي ومجلس المعلومات الجغرافية في ملاوي. وتتمثل المهمة الرئيسية لمجلس تسجيل مسّاحي الأراضي في منح التراخيص لمسّاحي الأراضي والإشراف على أدائهم. وتتمثل المهام الرئيسية لمجلس المعلومات الجغرافية في ملاوي في تسجيل البيانات المكانية وإسداء المشورة بشأن السياسات والمسائل التقنية المتصلة بتطوير البيانات المكانية وتحديثها وإدارتها ونقلها. ومسّاح الأراضي المرخص هو الشخص الوحيد الذي يجوز له إعداد المخططات أو الرسوم البيانية أو الخرائط التي تستخدم لتسجيل سند أو صك ملكية الأرض. والحدود التي يعيّنها أو يرسمها مساح الأراضي هي حدود مؤكدة بموجب القانون. ولا يحدد القانون طريقة رسم ومدى دقة حدود قطع أو مساحات الأراضي، بل يجب تحديد ذلك عن طريق الأنظمة واللوائح. وبالمثل، تدرج الرسوم التي يتعين دفعها لقاء خدمات مسح الأراضي في الأنظمة والقواعد حيث يتم استعراضها دورياً. وفيما يخص تحديد مواقع قِطع الأرض بدقة، تحدد زوايا الحدود والخطوط عن طريق القياس (المسافات والاتجاهات بين الزوايا) ويشار إليها باستخدام المعالم الموجودة أو بوضع العلامات على الأرض أو على قطع الأرض المجاورة.

قانون الأحزاب السياسية – 2018

33 – ينظم هذا القانون تسجيل الأحزاب السياسية وتمويلها وعملها. ويجوز لأي حزب سياسي يضم في كل مقاطعة في ملاوي ما لا يقل عن 100 شخص يحق لهم التصويت، أن يقدم إلى رئيس السجل طلباً خطياً لتسجيل الحزب بموجب القانون. ويجوز لرئيس السجل أن يرفض تسجيل حزب سياسي إذا لم يستوف الطلب الشروط القانونية. ويجوز للطرف الذي يرفض طلبه أن يقدم إلى المحكمة العليا التماسا بإعادة النظر في قرار رفض التسجيل. ويجوز لرئيس السجل، في إطار ممارسته سلطته، أن يُلغي تسجيل أي حزب سياسي من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من أحد أعضاء ذلك الحزب إذا لم يستوفِ الحزب الشروط القانونية. ويجوز للمحكمة العليا أن تعيد النظر في قرار إلغاء التسجيل.

34 – ويحق لأي حزب سياسي يستطيع الحصول على أكثر من عُشر الأصوات الوطنية في الانتخابات البرلمانية أن يحصل على تمويل من الدولة لضمان أن يكون لدى الحزب، خلال فترة ولاية أي برلمان، ما يكفي من الأموال لمواصلة تمثيل دائرته الانتخابية. ويجوز لوزير الخزانة، بناء على توصية من رئيس السجل، تعليق تخصيص الأموال لحزب سياسي إذا لم يمتثل الحزب لأي شرط من شروط القانون.

35 – ويحق للحزب السياسي تسمية مرشحين لخوض الانتخابات الرئاسية أو البرلمانية أو انتخابات الحكومة المحلية، وتنظيم حملات انتخابية لصالح أي مرشح في الانتخابات، ويتعين على الأحزاب، في إطار ممارسة هذا الحق، أن تسعى إلى تحقيق تمثيل عادل بين الجنسين في الانتخابات. ويحق للحزب أيضاً تنظيم وعقد تجمعات عامة دون تدخّل غير مشروع من الدولة أو الأحزاب السياسية الأخرى أو أي شخص. ويحق للحزب أيضاً أن ينشر بحرّية مواد حملته الانتخابية، أو أن يستورد تلك المواد إلى ملاوي، ويحق له الاستفادة من تسهيلات كافية للحصول على المعلومات العامة المطلوبة بصورة معقولة لهذا النشر. ويحق لأي حزب أن يتمتع خلال فترة الانتخابات الرئاسية والبرلمانية وانتخابات الحكومات المحلية بتغطية منصفة ومتوازنة

من قبل هيئة الإذاعة في ملاوي. وعلاوة على ذلك، ينص القانون على أن لأي شخص الحق في الحصول على المعلومات التي يتلقاها رئيس السجل في إطار ممارسته مهامه بموجب القانون.

36 - ولا يجوز لأي مرشح أو حزب سياسي يتنافس أو يعتزم خوض انتخابات بموجب هذا القانون، في أي وقت كان، أن يعطي هبات للحث على التصويت لصالحه. ويعاقب أي شخص يدان لارتكابه جريمة بموجب هذا القانون، إذا لم يكن القانون قد نص على عقوبة محددة عليها، بغرامة قدرها 000 000 10 كواشا ملاوي والسجن لمدة خمس سنوات. ويتلقى رئيس سجل الأحزاب السياسية الشكاوى الواردة بناء على هذا القانون ويحقق فيها، ويمارس سلطاته ووظائفه وواجباته بشكل مستقل عن أي تدخل أو توجيه من شخص آخر أو سلطة أخرى.

قانون جهاز الاستخبارات الوطني - 2018

37 - ينشئ القانون جهاز الاستخبارات الوطني، ويعرّف سلطاته ومهامه وواجباته بوضوح، لتنظيم ومراقبة إدارة جهاز الاستخبارات، ووضع أحكام تنظم المسائل المتصلة به أو الطارئة عليه. ولا بد أن يكون هذا الجهاز مؤسسة حكومية مستقلة مسؤولة أمام الرئيس.

38 - وتشمل واجبات جهاز الاستخبارات جمع المعلومات وتقييمها وربطها ببعض وتفسيرها والتحقيق فيها ونشرها وتخزينها، سواء داخل الجمهورية أو خارجها، بغرض كشف وتبيّن التهديدات الماسة بأمن الجمهورية، وتقديم المشورة إلى الرئيس والحكومة بشأن أي تهديد فعلي أو محتمل لأمن الجمهورية، واتخاذ الخطوات اللازمة لحماية المصالح الأمنية للجمهورية، سواء كانت اجتماعية أو عسكرية أو اقتصادية، ودعم جهود منع الجرائم الخطيرة أو كشفها. ويؤدي جهاز الاستخبارات أيضا المهام التي قد تكون ضرورية لحماية الدولة من التهديدات وأعمال التجسس والفتنة والإرهاب والتخريب أو الأعمال التي ترمي إلى تقويض الديمقراطية البرلمانية أو الإطاحة بالحكومة بوسائل غير دستورية. وعلاوة على ذلك، يجب عليه أيضاً تقديم المشورة إلى الإدارات الحكومية والهيئات أو المؤسسات العامة والهيئات أو الشركات النظامية بشأن حماية المنشآت الحيوية.

39 - وينص القانون على أن كل موظف في جهاز الاستخبارات يخضع لنظام تأديبي يحدده القانون. لا يجوز لهؤلاء الموظفين أن يمارسوا أي نشاط سياسي أو أن يمثلوا أي حزب أو فريق أو فرد سياسي أو أن يتصرفوا كوكيل عن أي منهم. ولا يجوز لهم، حين أداء المهام أو السلطات المحددة بموجب القانون، أن يخضعوا لأي شخص للتعذيب أو لأي من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويكمل هذا الحكم أحكام الدستور، ولا سيما المادة 19 منه، التي تنص على الكرامة الإنسانية والحرية الشخصية.

40 - ويجب على جهاز الاستخبارات أن يقدم تقريرا سنويا عن أنشطته إلى لجنة الدفاع والأمن في البرلمان. والغرض من التقرير هو إعمال الضوابط والموازين للتأكد من أن الجهاز يعمل في حدود صلاحياته وولاياته. وينص القانون أيضا على إنشاء محكمةٍ للشكاوى بهدف التحقيق في الشكاوى المقدمة في إطار هذا القانون. ويجب أن يتضمن تشكيل أعضاء المحكمة مُدافعاً عن حقوق الإنسان ترشّحه لجنة حقوق الإنسان.

قانون تعديل الجنسية – 2019

41 – أضـاف قانون التعديل باباً جديداً (المادة 6) يسـمح لأي مواطن من مواطني ملاوي، بحكم المولد أو الأصل، بحمل جنسية بلد واحدٍ آخر بالإضافة إلى جنسية ملاوي. ويحدد القانون قائمة بشاغلي المناصب الذين يُحظر عليهم حمل جنسية أي بلد آخر.

إطار السياسات

42 – اعتُمدت عدة سياسات واستراتيجيات وخطط عمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهي تتصل بتنفيذ الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسـان والشـعوب والبروتوكول الملحق به، وتشـمل السـياسـات والاسـتراتيجيات المذكورة أدناه.

السياسة الثقافية الوطنية – 2015

43 – تهدف هذه السـياسـة إلى تحديد وحفظ وحماية وتشـجيع الفنون والثقافة الملاوية لتعزيز الهوية الوطنية، والوحدة في التنوع، ولمنفعة الأجيال القادمة وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصـادية المسـتدامة. وبمراعاة ذلك، تهدف هذه السياسة إلى صون وحفظ تراث ملاوي الثقافي بجميع أشكاله التي يمكن تحديدها، لتعزيز الهوية الوطنية ولمنفعة الأجيال القادمة.

44 – وستكون وزارة السياحة والثقافة مسؤولة، عن طريق إدارة شؤون الثقافة، عن توفير التوجيه السياساتي، والتوجيه التقني، والرقابة، وحشد الدعم من أصحاب المصلحة، وتنسيق تنفيذ السياسة ورصدها وتقييمها.

45 – وعلى الصعيد الوطني، ينص دستور ملاوي، في المادة 26 منه، على حق مواطنيها في المشاركة في الحياة الثقافية التي يختارونها، وحقهم في التنمية والتمتع بالتنمية الاجتماعية والثقافية.

خطة تنفيذ ورصد قانون المساواة بين الجنسين – 2016–2020

46 – تهدف الخطة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفير الفرص للرجال والنساء في جميع وظائف المجتمع، وإدماجهم، ومنحهم القدرة على التأثير، وتمكينهم، وصـون كرامتهم. وللخطة خمسـة مجالات مواضيعية هي:

- الجوانب الجنسانية في التعليم والتدريب
- الجوانب الجنسانية في الخدمات الصحية وحقوق الصحة الإنجابية الجنسية
- تعميم مراعاة المنظور الجنساني في قطاعات التنمية
- الجوانب الجنسانية في الحوكمة وحقوق الإنسان
- قدرة الآلية الوطنية المعنية بالشؤون الجنسانية

السياسة الوطنية للغابات – 2016

47 – تضـع السـياسـة الوطنية للغابات المبادئ التوجيهية والبيانات والاسـتراتيجيات السـياسـاتية المتعلقة بإدارة الغابات في البلد. وهذه السياسة متسقة مع الاتفاقات والاتفاقيات الثنائية والدولية مثل إعلان ريو بشأن

البيئة والتنمية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة لطبقة الأوزون، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، واتفاقية الأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي، واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض.

48 - وتهدف السياسة الوطنية للغابات إلى تحسين توفير السلع والخدمات الحرجية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة لملاوي من خلال حماية الموارد الحرجية وحفظها. وتطمح هذه السياسة إلى مكافحة إزالة وتدهور الغابات. وتعزز هذه السياسة الاستراتيجيات التي ستسهم في زيادة الغطاء الحرجي بنسبة 2 في المائة، من 28 في المائة حاليا إلى 30 في المائة بحلول عام 2021، وفي الإدارة المستدامة للموارد الحرجية القائمة.

49 - وتتبع السياسة الوطنية للغابات نهجا كليا إزاء الإدارة المستدامة للغابات. وتعالج بشكل ملائم قضايا الغابات والمياه؛ وتغير المناخ؛ والأمن الغذائي؛ وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والشؤون الجنسانية والإنصاف؛ وتكوين الثروة؛ والتنوع البيولوجي والدفع مقابل خدمات النظم الإيكولوجية؛ وخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية وآليات التنمية النظيفة. وتقرّ السياسة الوطنية للغابات، في جملة أمور، بأهمية تهيئة بيئة مواتية لمشاركة جميع أصحاب المصلحة في إدارة الموارد الحرجية، بما في ذلك القطاع العام، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والمجتمعات المحلية، والأوساط الأكاديمية، بالتعاون مع المجتمع الدولي.

50 - وثمة مسائل عديدة يمكن النظر فيها لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات، ومع ذلك فإن تنفيذ الحكومة وشركائها هذه السياسة سيركز على 10 مجالات ذات أولوية، وهي: إدارة الغابات بمساعدة المجتمعات المحلية؛ وإدارة الغابات الطبيعية والغابات الحكومية والنظم الإيكولوجية؛ وإدارة المزارع والأملاك الحرجية؛ وتنظيم الحراجة ومراقبة الجودة؛ واكتساب المعارف الحرجية وإدارتها؛ وتنمية القدرات في قطاع الحراجة؛ وتطوير استخدام طاقة الكتلة الأحيائية؛ وتطوير الصناعات القائمة على الغابات؛ والتعاون الإقليمي والدولي؛ وآليات التمويل. وستكفل الإدارة المستدامة للغابات استمرار توفير السلع والخدمات الحرجية، وزيادة الغطاء الحرجي، وإدارة تغير المناخ.

السياسة الزراعية الوطنية - 2016

51 - على صعيد التنمية، تطمح السياسة الزراعية الوطنية إلى إحداث تحوّل زراعي. فهذا التحول ضروري لتمكين جميع الأسر المعيشية في ملاوي من تلبية رغباتها في الازدهار والأمن الاقتصادي بشكل أفضل، سواء بمواصلة السعي وراء سبل العيش القائمة على الزراعة أو المشاركة في قطاعات الاقتصاد الأخرى. وفي الوقت الراهن، يهيمن على الأنشطة الزراعية لمعظم سكان ملاوي إنتاج الأغذية لتلبية الاحتياجات الغذائية لأسرهم المعيشية في المقام الأول. وتسعى السياسة الزراعية الوطنية إلى ضمان أن يتسم هذا الإنتاج بأكبر قدر ممكن من الكفاءة.

52 - غير أن طموح السياسة الزراعية الوطنية في الأجل الطويل هو تحويل هذا القطاع إلى قطاع ينخرط فيه مزارعو ملاوي في الإنتاج الزراعي الأكثر تخصصاً وإنتاجاً وفقاً للميزة النسبية لكل قطاع، ولكن في سياق قطاع زراعي أكثر تنوعاً بصفة عامة يشمل مجموعة أوسع من المحاصيل الغذائية وغير الغذائية وغيرها من المنتجات الزراعية، مع زيادة اعتماد الأسر المعيشية الزراعية وغير الزراعية على الأسواق لكسب

الدخل وتلبية الاحتياجات الغذائية لأفرادها. ودور المزارع الصغيرة في هذا المسار التنموي هو أحد الاعتبارات الرئيسية الضرورية لتحقيق هذا الطموح في التحول الزراعي. ولا شك في ضرورة أن تكون المزارع الصغيرة محور التركيز الرئيسي للاستثمارات العامة في قطاع الزراعة في المستقبل المنظور، وذلك من أجل الاستفادة إلى أقصى حدّ من الموارد في إطار هذا القطاع الفرعي.

53 - ومع ذلك، ورغم هيمنة الخطة الزراعية الوطنية حاليا، فإن أهدافها الإنمائية لن تتحقق إذا كانت السياسات موجهة حصراً لفائدة صغار الملاك واحتياجاتهم الغذائية واستدامة المزارع الصغيرة في الأجل الطويل. ولذا فقد اعتُمد هنا منظور أكثر تجانساً لقطاع الزراعة، بما يشمل دعم المزارع التجارية المتوسطة النطاق والواسعة النطاق. وستُصمم الاستثمارات العامة في هذا القطاع في إطار السياسة الزراعية الوطنية، قدر الإمكان، لتكون مفيدة لجميع المزارعين - بالنسبة لصغار المزارعين الذين يعملون أساساً على مستوى الكفاف، والمزارع المتوسطة النطاق القادرة باستمرار على إنتاج فوائض يمكن تسويقها، والمزارع التجارية الأوسع نطاقا.

54 - ووُضعت السياسة الزراعية الوطنية على خلفية سياسات قطاعية فرعية متنافرة في سياق الفرص والتحديات الاقتصادية المتغيّرة التي يواجهها القطاع الزراعي في ملاوي. وقد أدت أوجه التنافر هذه إلى عدم كفاية الاستثمارات في بعض القطاعات الفرعية، وانتكاسات في السياسات، وضعف الأطر التنظيمية، فضلا عن مواطن ضعف وقيود أخرى. ومن ثم، فإن توفير توجيهات سياساتية واضحة وشاملة لفائدة القطاع الزراعي سيكفل تقديم مساهمات مستمرة وإيجابية بشكل متزايد في التنمية الزراعية وفي الاقتصاد ككل من جانب المزارعين وأصحاب المنشآت التحويلية والتجار.

55 - ويتمثل الأساس المنطقي الرئيسي لهذه السياسة الزراعية الوطنية في تحسين الاتساق على نطاق مجموعة واسعة من السياسات القطاعية الفرعية الزراعية المعمول بها وتنسيق تنفيذها على نحو أفضل. وفي هذا الصدد، تعتبر هذه السياسة حاسمة الأهمية للأسباب التالية:

- تعزيز الإدارة المستدامة للموارد الزراعية، وزيادة الصادرات الزراعية والدخل، والأمن الغذائي، وتحسين التغذية في مواجهة تزايد الضغط السكاني، والتوسع الحضري، وزيادة الترابط الاقتصادي العالمي، وتغير المناخ بآثاره الخطيرة على رفاه الأسر المعيشية الزراعية في ملاوي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي
- تعزيز الروابط بين القطاع الزراعي والقطاعات الأخرى لضمان النمو والتنمية بشكل مستدام ومرن على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي
- توجيه عمليات القطاع في مواجهة مختلف القضايا الشاملة التي تؤثر على القطاع الزراعي، مثل تغير المناخ، والمسائل الجنسانية، والشباب، والفئات الضعيفة، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي - 2018

56 - تشكل الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي الإطار الاستثماري المتوسط الأجل للقطاع الزراعي، وتغطي فترة خمس سنوات (من السنة المالية 2018/2017 إلى السنة المالية 2023/2022). وتوفر الخطة إطارا لتنسيق وتحديد أولويات استثمارات مختلف الوكالات الحكومية والشركاء في التنمية والجهات

غير التابعة لدول في هذا القطاع. وهذا الإطار يخلف إطار النهج القطاعي الزراعي الشـــامل الذي نُفِّذ من السنة المالية 2012/2011 إلى السنة المالية 2016/2015، ويستند إلى إنجازاته والدروس المستفادة منه.

57 - وعلى وجه الخصوص، تسترشد الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي بإعلان مالابو بشأن التعجيل بالنمو والتحول الزراعيين من أجل الرخاء المشترك وتحسين سبل المعيشة، الذي وقعه رؤساء الدول في حزيران/يونيه 2014. وهذه الخطة هي الأداة الرئيسية لتنفيذ السياسة الزراعية الوطنية، ولذا فإنها تركز على تعزيز قدرات التنفيذ والتنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذها. ويشمل ذلك المواءمة مع السياسات وأطر الاستثمار ذات الصلة في مجالات مثل التجارة، والقدرة على الصمود، وتغير المناخ، والتغذية، والحماية الاجتماعية؛ وكذلك تحسين التنسيق داخل القطاع الزراعي، فضلا عن تعزيز الدور البارز للجهات الفاعلة من غير الدول والقطاع الخاص. ولئن كانت وزارة الزراعة والري وتنمية الموارد المائية ستكون الوكالة الرئيسية المعنية بتنفيذ هذه الخطة، فإن وزارات أخرى ستؤدي أيضاً أدواراً هامة في تنفيذها.

58 - وتركز الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي على الاستثمارات العامة، مع التسليم بأن تحقيق النمو الزراعي الواســـع النطاق يجب أن يكون مدفوعا باســـتثمارات الجهات الفاعلة التابعة للقطاع الخاص، بدءا بصغار المزارعين ووصولا إلى الشركات التي تعمل على توريد المواد الزراعية الأساسية والإنتاج وتحقيق القيمة المضافة. وتقر الخطة بأن استعداد هذه الجهات الفاعلة للاستثمار يتوقف على وجود سياسة تمكينية وبيئة مواتية للاستثمار. ولذا يدعم الإطار الإصلاحات السياساتية والقانونية والتنظيمية الحاسمة الأهمية. ومن ثم فإنه سيعزز المؤسسات العامة لكي تستطيع الوفاء بولاياتها المتصلة بالخدمات والاستثمارات العامة.

59 - كما أن الخطة الوطنية للاستثمار الزراعي تنشئ آليات تنسيق مناسبة داخل القطاع العام وبين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المزارعون والجهات الفاعلة غير التابعة لدول. ولئن كانت الاستثمارات الخاصة حاسمة الأهمية لنجاح الخطة، إلا أن من الصعب جداً التخطيط لها وتوفير ميزانياتها على مدى فترة خمس سنوات في قطاع متقلب ومتنوع مثل قطاع الزراعة، وأي محاولات من هذا القبيل ستكون تخمينية إلى حد كبير. ومن ثم، فإن الاستثمارات الخاصة لا تدرج في ميزانية الخطة وإطار النتائج إلا إذا شاركت في تمويل الاســتثمارات العامة وتقديم الخدمات في إطار الخطة، باســتثناء حالات قليلة توجد فيها التزامات واضحة بالاستثمار من القطاع الخاص.

60 - وتضمن خطة الاستثمار الزراعي الوطنية أن يكون النمو القطاعي شاملا للجميع ومستداما بيئيا ومراعيا للمناخ. ويتطلب ذلك تنســيقا وثيقا في جميع المجالات الســياســاتية ذات الصـــلة، مثل الحماية الاجتماعية، والشؤون الجنسانية، والشباب، والبيئة، وتغير المناخ، والتغذية، والصحة، من أجل تحقيق أقصى قدر من التآزر. ولذلك ستدعم الخطة الاستثمارات المنسقة تنسيقا جيدا على نقاط التماس بين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى، حيثما يكون ذلك ضروريا لتحقيق أهدافها.

السياسة الوطنية لمصائد الأسماك والاستزراع المائي - 2016

61 - الهدف الرئيسي لهذه السياسة هو زيادة إنتاجية مصائد الأسماك والاستزراع المائي بشكل مستدام لتوفير الأطعمة المغذية التي يسهل الحصول عليها وزيادة المساهمة في النمو الاقتصادي. وتتمثل الأهداف المحددة للسياسة المزمع تحقيقها في غضون فترة خمس سنوات (2016-2021) فيما يلي:

- زيادة الإنتاج السنوي للأسماك من مصائد الأسماك من 000 90 طن إلى 000 110 طن

- زيادة إنتاج الاستزراع المائي الصغير والواسع النطاق من 600 3 طن إلى 000 10 طن
- تعزيز نظم إدارة مصائد الأسماك القائمة على المشاركة
- الحد من الفاقد من الأسماك بعد الصيد من 40 في المائة إلى 20 في المائة
- زيادة الصادرات السمكية السنوية من 500 طن إلى 000 3 طن
- زيادة استهلاك الفرد من الأسماك من 8,12 كيلوغرامات إلى 10 كيلوغرامات
- تحسين العمالة اللائقة في المجتمعات المحلية التي تعيش على صيد الأسماك بالنسبة للشباب والنساء والرجال، وخفض عدد الأطفال العاملين
- تعزيز البحوث التطبيقية في مجالي مصائد الأسماك والاستزراع المائي ورصد أثر التلوث والتغيرات البيئية، بما في ذلك تغير المناخ
- تنمية قدرات الحكومة والمؤسسات الإدارية المحلية لخدمة هذا القطاع

62 - وتحدد الاستراتيجيةُ خمسةَ مجالات رئيسية ذات أولوية هي: الزراعة وتنمية الموارد المائية وإدارة تغير المناخ؛ والتعليم وتنمية المهارات؛ والهياكل الأساسية للنقل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ وتنمية الطاقة والصناعة والسياحة؛ والصحة والسكان. ومن خلال هذه المجالات الرئيسية ذات الأولوية، حافظت الاستراتيجية على توازن بين الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

63 - وقد أُدمجت مجالات شاملة في المجالات الرئيسية ذات الأولوية، بما في ذلك تحقيق التوازن بين الجنسين؛ والنهوض بالشباب؛ وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وإدارة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والتغذية؛ والإدارة البيئية؛ والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود؛ وإحلال السلام والأمن والحوكمة الرشيدة. ومن خلال إدماج تلك المجالات، تضمن الاستراتيجية عدم تخلف أحد عن الركب في الوقت الذي ينفذ فيه البلد هذه التنمية على الأجل المتوسط بين عامي 2017 و 2022.

خطة العمل الوطنية بشأن الأشخاص المصابين بالمهق - 2018-2020

64 - تقدم خطة العمل مخططا شاملا لإنهاء العنف ضد الأشخاص المصابين بالمهق وضمان تمتعهم بحقوقهم على قدم المساواة.

65 - وسجلت ملاوي حالات اعتداء على الأشخاص المصابين بالمهق على مدى السنوات الأربع الماضية. وحدثت زيادة مطردة في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد الأشخاص المصابين بالمهق في شكل عمليات اختطاف وقتل واستخراج الرفات للحصول على أشلاء. ويكفل الدستور صراحة حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، بمن فيهم الأشخاص المصابون بالمهق. وتضع الخطةُ موضعَ التنفيذ تدابير قوية ترمي إلى وضع حد لهذه الهجمات التي أصبحت ندبة في ضميرنا الجماعي.

دليل المحققين والمدعين العامين والقضاة بشأن التعامل مع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المصابين بالمهق

66 - أُصدِر هذا الدليل بهدف تعزيز الاستجابة القانونية للجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المصابين بالمهق.

67 - وقد جمع الدليل في شكل مبسط جميع الجرائم التي يُحتمل أن تُرتكب ضد الأشخاص المصابين بالمهق. والأحكام ذات الصلة هي من قانون العقوبات، والقانون المتعلق بالتشريح، وقانون توفير الرعاية والحماية والعدالة للطفل، وقانون الاتجار بالأشخاص، والقانون المتعلق بالسحر. وتستند جميع هذه القوانين إلى الأحكام الدستورية بشأن المساواة وعدم التمييز، فضلا عن الحق في المحاكمة العادلة.

الاستراتيجية الوطنية لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة وخطة التنفيذ الوطنية - 2018-2023

68 - تحدد هذه الاستراتيجية المجالاتِ الرئيسية لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة بما يتمشى مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية والدولية الأخرى التي تشمل مجالاتها الرئيسية الصحة والتعليم وسبل العيش والعمالة ووسائل الإدماج الاجتماعي. وتنص الاستراتيجية أيضا، باعتبارها استراتيجية إنمائية، على تدابير لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في مسائل شاملة حيوية أخرى، من قبيل المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والمسائل الجنسانية وتلك المتعلقة بالبحوث. وسيسهم تنفيذ الاستراتيجية في تحقيق مبدأ عدم التمييز، على النحو المنصوص عليه في الدستور والقانون المتعلق بالإعاقة والميثاق والبروتوكول.

السياسة الوطنية للسلام - 2017

69 - تسعى هذه السياسة أساسا إلى تسليط الضوء على الآليات التي يمكن أن تعمم مبادرة بناء السلام في البلد على مختلف الجهات المعنية، مثل الحكومة والزعماء التقليديين والمجتمع المدني والنساء والشباب ووسائل الإعلام، وتوحيدها عالميا مع البلدان الأخرى. وتحدد السياسةُ بوضوح الترتيباتِ المؤسسية التي سيتم في إطارها تنسيق مبادرات بناء السلام والتعاون بشأنها فيما بين جميع الجهات المعنية.

70 - وقد كشفت الاتجاهات الأخيرة عن مجموعة واسعة من التهديدات التي تمس استدامة السلام والوحدة الناشئة عن التحولات السياسية والحريات المدنية والحقوق السياسية. ولذلك صيغت هذه السياسة بالتعاون مع مختلف الجهات المعنية، بمن فيهم الزعماء التقليديون، والزعماء السياسيون، والمسؤولون الحكوميون من السلطات التنفيذية والقضائية والتشريعية، والقطاع الخاص، والأوساط الأكاديمية، ووسائل الإعلام، والمنظمات النسائية ومنظمات الشباب والمجتمع المدني، والأشخاص ذوو الاحتياجات الخاصة، وذلك في محاولة لضمان أن تعكس السياسةُ آراءَ الملاويين وتطلعاتهم.

71 - وأنشأت هذه السياسة لجنةَ ملاوي للسلام بوصفها أعلى هيئة جامعة وجِهة تنسيق لبناء السلام وإدارة منع نشوب النزاعات وحلها وتحقيق التحول في هذا المجال في ملاوي. واللجنة مكلَّفة بإنشاء لجان سلام في المقاطعات من شأنها أن تحافظ على السلام والوحدة داخل المقاطعات، وأن توفر حيزا للحوار بين الجماعات والمجتمعات المحلية.

72 - ويدل ذلك على التزام ملاوي بالوسائل السلمية لحل النزاعات من أجل الامتثال لحكم المادة 13 (ل) من الدستور بوصفه أحد مبادئ السياسة الوطنية، الذي ينص على أن الدولة تسعى جاهدة إلى اعتماد آليات تُسوَّى بها الخلافات عن طريق التفاوض وبذل المساعي الحميدة والوساطة والمصالحة والتحكيم.

تسريع وتيرة إعمال الحوكمة المحلية الشاملة والديمقراطية القائمة على المشاركة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الفعالة – 2017–2023

73 – تنص هذه الاستراتيجية على تدابير لتعميم مراعاة مسائل الإعاقة في مسائل شاملة حيوية أخرى، من قبيل المسائل المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز والمسائل الجنسانية وتلك المتعلقة بالبحوث. وسيسهم تنفيذ الاستراتيجية في تحقيق مبدأ عدم التمييز، على النحو المنصوص عليه في المادة 13 أ ’2‘ من الدستور، التي تسلط الضوء على تنفيذ مبدأ عدم التمييز والتدابير الأخرى التي قد يلزم اتخاذها، وسيشمل أيضا المادة 20 من الدستور نفسه، التي تنص على حظر التمييز ضد الأشخاص بأي شكل من الأشكال، وعلى أنه تُكفَل لجميع الأشخاص، بموجب جميع القوانين، حماية فعالة على قدم المساواة من التمييز على أساس العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي السياسي أو غيره، أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو الإعاقة، أو الثروة، أو المولد، أو أي وضع أو حالة أخرى.

خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص – 2017–2022

74 – تحدد خطة العمل هذه الإجراءات ذات الأولوية لمكافحة الاتجار بالأشخاص من جميع جوانبه، بما في ذلك النساء والأطفال والرجال، وتسلط الضوء على النُهج التي ينبغي اتباعها بالنسبة لكل فئة. وتشمل الإجراءاتُ ذات الأولوية الوقايةَ والتوعية، وحماية الضحايا ومساعدتهم، وإقامة إطار تشريعي، ووضع سياسة عامة، وإنفاذ القانون، والتعاون والتنسيق.

75 – وقد صيغت خطة العمل هذه وفقا للمادة 27 من دستور ملاوي التي تنص على ما يلي:

- لا يجوز استرقاق أي شخص أو استعباده
- يُحظر الاسترقاق وتجارة الرقيق
- لا يجوز إخضاع أي شخص للعمل القسري
- لا يجوز إخضاع أي شخص لعمل مقيد يصل إلى حد الاستعباد

السياسة الوطنية المتعددة القطاعات بشأن التغذية – 2018–2022

76 – تهدف السياسة الوطنية المتعددة القطاعات بشأن التغذية للفترة 2018–2022 إلى توفير إطار توجيهي للنجاح في تنفيذ الاستجابة الوطنية في مجال التغذية؛ ومعالجة القضايا الوطنية والعالمية القائمة والمستجدة؛ ومن ثم، التمسك بالتزام الحكومة بالقضاء على جميع أشكال سوء التغذية. وستُفعَّل هذه السياسة من خلال الخطة الاستراتيجية الوطنية بشأن التغذية للفترة 2018–2022.

77 – وستوضع استراتيجيات ومبادئ توجيهية تنفيذية إضافية داعمة لمواصلة ترجمة التطلعات إلى إجراءات ملموسة. وسيشمل ذلك الاستراتيجيات والمبادئ التوجيهية التالية: التثقيف والاتصال في مجال التغذية على الصعيد الوطني؛ وتغذية الرضع والأطفال الصغار؛ والمغذيات الدقيقة؛ وتغذية المراهقين؛ والصحة والتغذية في المدارس؛ والنماء في مرحلة الطفولة المبكرة؛ والإدارة المجتمعية لسوء التغذية الحاد؛ والدعم والعلاج في مجال الرعاية التغذوية؛ والوقاية من الأمراض غير المعدية المتصلة بالتغذية وعلاجها.

78 – وقد حددت هذه السياسة ثمانية مجالات ذات أولوية تشمل ما يلي:

- الوقاية من قلة التغذية
- المساواة بين الجنسين، والإنصاف، والحماية، والمشاركة، والتمكين من أجل تحسين التغذية
- علاج سوء التغذية الحاد ومكافحته
- الوقاية من السمنة والأمراض غير المعدية المتصلة بالتغذية ومعالجتها
- التثقيف والتعبئة الاجتماعية والتغيير الإيجابي للسلوك في مجال التغذية
- التغذية خلال حالات الطوارئ
- تهيئة بيئة مؤاتية في مجال التغذية
- الرصد والتقييم والبحوث والمراقبة في مجال التغذية

79 - وتتضمن السياسة أيضا خطة للتنفيذ وإطارا للرصد والتقييم.

الخطة الاستراتيجية الثانية للقطاع الصحي - 2017-2022

80 - تهدف الخطة الاستراتيجية الثانية للقطاع الصحي إلى مواصلة تحسين النتائج الصحية من خلال توفير حزمة من الخدمات الصحية الأساسية المنقحة وتعزيز النظم الصحية من أجل تقديم هذه الحزمة من الخدمات بكفاءة. وعلى وجه التحديد، تضع الخطة ثمانية أهداف استراتيجية للقطاع الصحي في ملاوي، لكل هدف منها استراتيجيات وغايات ينبغي تنفيذها بحلول عام 2022، وهي:

- **تقديم الخدمات الصحية** - زيادة فرص الحصول على خدمات الرعاية الصحية على قدم المساواة وتحسين جودتها. ويستند الهدف 1 إلى النجاحات التي حققتها حزمة الخدمات الصحية الأساسية التي حددت مبادرات الرعاية الصحية المتاحة لجميع الملاويين، مجانا في مواقع تقديم الخدمات، وذلك منذ عام 2004. والهدف من ذلك هو تحقيق حصول جميع الملاويين مجانا على حزمة من الخدمات الصحية الأساسية المنقحة وجيدة النوعية، بصرف النظر عن القدرة على دفع التكاليف.
- **المحددات الاجتماعية - الاقتصادية** - الحد من عوامل الخطر البيئي والاجتماعي التي لها تأثير مباشر على الصحة. ويركز الهدف 2 على الاستراتيجيات التي تعالج عوامل الخطر البيئي والاجتماعي التي تؤثر على متطلبات الرعاية الصحية والنتائج الصحية. وعلى وجه التحديد، يركز هذا الهدف على أنماط السلوك وأساليب الحياة، وخدمات المياه والمرافق الصحية، وخدمات الغذاء والتغذية، والإسكان، وظروف المعيشة والعمل. وسيُنفَّذ هذا الهدف إلى حد كبير على مستوى المجتمعات المحلية.
- **الهياكل الأساسية والمعدات الطبية** - تحسين توافر الهياكل الأساسية الصحية والمعدات الطبية وجودتها. ويحاول الهدف 3 ضمان أن تكون المرافق الصحية القائمة ذات جودة كافية ومجهزة تجهيزا مناسبا لتلبية احتياجاتها المحددة في مجال الرعاية الصحية وزيادة نسبة سكان ملاوي الذين يستفيدون من مرافق صحية تقع على بُعدٍ لا يتجاوز 8 كيلومترات من أماكن إقامتهم.
- **الموارد البشرية** - تحسين توافر الموارد البشرية المتصلة بالصحة وتحسين مستويات الاحتفاظ بهذه الموارد وأدائها وتحفزها من أجل تقديم خدمات صحية تتسم بالفعالية والكفاءة والإنصاف.

ويركز الهدف 4 على تحسين استيعاب العاملين الصحيين في قطاع الصحة العامة والاحتفاظ بهم، مع تحقيق التوزيع العادل في الوقت ذاته.

- **الأدوية واللوازم الطبية** – تحسين توافر الأدوية واللوازم الطبية وتحسين جودة هذه الأدوية واللوازم واستخدامها. ويركز الهدف 5 على تحسين كفاءة سلسلة الإمداد بالأدوية واللوازم الطبية لضمان توافر حزمة الخدمات الصحية الأساسية.

- **نظم المعلومات الصحية** – توليد معلومات جيدة النوعية وجعلها في متناول جميع المستخدمين المستهدَفين بهدف اتخاذ القرارات بناءً على الأدلة، وذلك من خلال أدوات موحَّدة ومنسَّقة في جميع البرامج. ويركز الهدف 6 على تحسين ومواءمة جمع البيانات وإدارتها على جميع مستويات النظام الصحي، عن طريق تحسين القدرات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبروتوكولات البيانات والروابط بين المستويات.

- **الحوكمة** – تحسين القيادة والحوكمة على نطاق القطاع الصحي وعلى جميع مستويات نظام الرعاية الصحية. ويركز الهدف 7 على تحسين الاتصال وتعزيز تنسيق الخطة الاستراتيجية الثانية للقطاع الصحي، ولا سيما بهدف الحد من الازدواجية والتجزؤ في هذا القطاع.

- **تمويل الصحة** – زيادة موارد القطاع الصحي المالية وتحسين الكفاءة في تخصيص الموارد واستخدامها. ويركز الهدف 8 على المحاولات الرامية إلى زيادة الموارد المالية المستدامة المتاحة للقطاع الصحي من خلال زيادة الإيرادات وتحقيق وفورات بفعل الكفاءة.

السياسة الوطنية للصحة – 2018-2030

81 – توفر السياسة الوطنية للصحة توجيها سياساتيا بشأن المسائل الرئيسية التي تشكل محورا لتطوير النظام الصحي في ملاوي وأدائه. وقد وُضعت هذه السياسة وفقا للدستور الذي ينص على أن الدولة ملزمة بتوفير الرعاية الصحية الكافية، بما يتناسب مع الاحتياجات الصحية للمجتمع الملاوي ومع المعايير الدولية للرعاية الصحية. وفي هذا الصدد، يكفل الدستور لجميع الملاويين أعلى مستويات الجودة في خدمات الرعاية الصحية في حدود الموارد المحدودة المتاحة.

82 – وقد وُضعت هذه السياسة أيضا تمشيا مع استراتيجية ملاوي الثالثة للنمو والتنمية، وهي خطة إنمائية شاملة لملاوي تعترف بأن وجود سكان متعلمين يتمتعون بصحة جيدة أمر أساسي إذا ما أُريدَ لملاوي أن تحقق النمو الاجتماعي – الاقتصادي المستدام. وتتمشى هذه السياسة أيضا مع أهداف التنمية المستدامة.

83 – وتحدد السياسة نهجا منسقا يتعين على الحكومة اتباعه لتحقيق هدفي القطاع الصحي المتمثلين فيما يلي:

(أ) تحسين الحالة الصحية لجميع الملاويين لضمان رضا السكان عن الخدمات الصحية التي يتلقونها؛

(ب) ضمان عدم معاناة السكان من مخاطر مالية واجتماعية يمكن تجنبها في سياق حصولهم على الرعاية الصحية على أي مستوى كان من مستويات نظام تقديم الرعاية الصحية.

84 – وستُنفَّذ السياسة الوطنية للصحة من خلال المجالات التالية ذات الأولوية:

(أ) تقديم الخدمات الصحية، والصحة الوقائية، والمحددات الاجتماعية للصحة؛

(ب) القيادة والحوكمة؛ وتمويل الصحة؛ والموارد البشرية في مجال الصحة؛ والأدوية واللوازم والمعدات والهياكل الأساسية الطبية؛ وإدارة السكان؛

(ج) المعلومات والبحوث المتعلقة بالصحة. وستُنفَّذ هذه السياسة بين عامي 2018 و 2030 لمواءمتها مع فترة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وستُراجَع بعد كل خمس سنوات.

الاستراتيجية الوطنية المعنية بالمراهقات والشابات - 2018-2022

85 - الهدف من هذه الاستراتيجية هو ضمان توفير الأمان والحماية للمراهقات والشابات في ملاوي من جميع أشكال العنف والتمييز. وينبغي تمكين المراهقات والشابات من المطالبة بحقوقهن في مجال الصحة الجنسية والإنجابية ومن اتخاذ خياراتهن المستنيرة. وينبغي أن يتمتعن بإمكانية الحصول على تعليم جيد وأن يكن في مأمن من زواج الأطفال.

الاستراتيجية الوطنية المعنية بإنهاء زواج الأطفال - 2018-2022

86 - تؤكد هذه الاستراتيجية التزام الحكومة وشركائها بمضاعفة جهودهم من أجل جعل ملاوي خالية من زواج الأطفال. وتقدم هذه الاستراتيجية تحليلا للحالة ولمدى انتشار مشكلة زواج الأطفال في ملاوي، والعوامل التي تحرك هذه المشكلة والعواقب المترتبة عليها.

87 - وتتضمن الاستراتيجية معايير إقليمية ودولية على النحو المنصوص عليه في مختلف صكوك حقوق الإنسان، مثل اتفاقية حقوق الطفل والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته. وعدلت ملاوي دستورها في عام 2017 ورفعت الحد الأعلى لسن الطفل من 16 إلى 18 عاما. ويحدد قانون الزواج والطلاق والعلاقات الأسرية الحد الأدنى لسن الزواج عند 18 عاما. ولذا فإن القانون في ملاوي يحظر زواج الأطفال. غير أن تنفيذ هذا القانون لا يزال يشكل تحديا.

88 - ولذلك، فإن ملاوي ملتزمة بدعم الفتيات في تجنب زواج الأطفال وتأخير الحمل، وبتشجيعهن بدلا من ذلك على البقاء في المدارس ومواصلة التعلم.

89 - وتهدف هذه الاستراتيجية إلى توفير القيادة والتوجيه والإشراف في الجهود الوطنية الرامية إلى إنهاء زواج الأطفال. وتعالج الاستراتيجيةُ الدوافعَ الرئيسية لزواج الأطفال عن طريق السعي إلى تحسين الوضع الاقتصادي للفتيات من خلال زيادة الفرص الاقتصادية والشروع في برامج قائمة على الحوافز لمساعدة الفتيات على الالتحاق بالمدارس وخفض معدلات التوقف عن الدراسة وإبقاء الفتيات في المدارس حتى المرحلة الثانوية.

90 - وتسعى الاستراتيجية أيضا إلى إنفاذ القوانين التي وُضعت لحماية الأطفال من زواج الأطفال إنفاذا فعالا. وعلاوة على ذلك، تهدف هذه الاستراتيجية إلى مواءمة مختلف التشريعات والتعريف بها لدى عامة الناس، وبناء قدرات وكالات إنفاذ القانون على التعجيل بإنفاذها. وهي تشجع انخراط المجتمعات المحلية في حوار بشأن زواج الأطفال، من أجل تغيير المواقف والأعراف الاجتماعية وزيادة وعي تلك المجتمعات بمخاطر زواج الأطفال. وهي تُركِّز أيضا على إمكانية حصول جميع الفتيات في ملاوي على معلومات وخدمات آمنة وشاملة وملائمة من حيث السن في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. ويشمل ذلك الفتيات

اللواتي كن متزوجات بالفعل في سن مبكرة، من خلال توفير الرعاية الصحية الكافية التي يسهل الحصول عليها والدعم النفسي – الاجتماعي، وإذا لزم الأمر، إيجاد وسيلة للخروج من علاقة الزواج.

السياسة الوطنية لكبار السن – 2016

91 – وُضعت السياسة الوطنية لكبار السن لتوفير إطار متسق وشامل وعام لتيسير وتعزيز الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي لكبار السن. ويتحقق ذلك من خلال تسخير قدراتهم الإنتاجية المؤكدة حتى يستمر البلد في الاستفادة من مساهمتهم.

92 – ويأتي وضع هذه السياسة بعد إجراء استعراضات ودراسات استقصائية عن حالة كبار السن في ملاوي، كشفت عما يلي:

- يواجه كبار السن صعوبات في الحصول على الخدمات والدعم في عدة مجالات تشمل الرعاية الصحية، والقروض، والأطعمة المغذية، والمباني العامة والخاصة، والنقل، ونظم المعلومات والاتصالات
- يتعرض كبار السن للاستبعاد والتهميش ويُمنعون من المشاركة الكاملة في الأنشطة الإنمائية بسبب سنهم
- أدى ظهور فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز إلى تفاقم حالة كبار السن بسبب ما يتركه هذا الفيروس من أيتام ولأنه يحرمهم من الدعم الذي كانوا سيتلقونه من أولادهم المتوفين
- كثيرا ما يتعرض كبار السن للإساءة الجسدية واللفظية لعدد من الأسباب، بما في ذلك الاشتباه في ممارسة السحر وغير ذلك من المعتقدات الخرافية
- يتعرض كبار السن للحرمان أيضا من حيث ملكية الأراضي والممتلكات والمشاريع التجارية وسبل العمل، مما يجعل معظمهم يعيشون في فقر مدقع دون إمكانية الحصول على الموارد والدخل
- يعاني غالبية كبار السن من الفقر وعليهم أن يعملوا من أجل كسب معيشتهم؛ وانخفاض القوة البدنية يعني انخفاض الدخل، وبالتالي، انخفاض نوعية الحياة

93 – ويجعل الافتقار إلى إطار رسمي للسياسات معالجة المشاكل التي يواجهها كبار السن بطريقة منسقة ومتكاملة أمرا صعبا، ومن هنا أتت الحاجة إلى وضع السياسة الوطنية لكبار السن. ولذلك، فإن الغرض من هذه السياسة هو تحسين نوعية حياة كبار السن ومنحهم فرصة جديدة للحياة وإحياء الأمل فيهم من خلال ما يلي:

- تعزيز إدماج كبار السن وزيادة فرص حصولهم على الخدمات الاجتماعية – الاقتصادية
- تعزيز وصون حقوق كبار السن في أولويات التنمية البشرية، مثل الصحة، والتعليم، والدخل، والمياه والمرافق الصحية
- تسخير قدراتهم المؤكدة في تحقيق الإنتاجية والاستقلال والمشاركة النشطة في تنمية مجتمعاتهم المحلية
- الاعتراف بمنافع كبار السن واحترامها، مثل الثروة المتمثلة في المهارات والخبرات التي يجلبها كبار السن إلى مكان العمل والحياة العامة والمجتمع المحلي والأسرة

94 – وتتمثل أهداف هذه السياسة فيما يلي:

- الاعتراف بحقوق واستقلالية كبار السن وحمايتها وتعزيزها
- زيادة فرص الحصول على الخدمات الصحية وخدمات المياه والمرافق الصحية من أجل تعزيز ممارسات الشيخوخة النشطة في صفوف كبار السن
- تعزيز الأمن الغذائي والتغذية لأسر كبار السن المعيشية
- وضع وتنفيذ برامج للقضاء على الفقر في صفوف كبار السن وأسرهم
- زيادة فرص كبار السن في الحصول على مأوى آمن ودائم وميسور التكلفة
- تعزيز البحث والتثقيف والتدريب بشأن مسائل الشيخوخة
- تعزيز تناقل المعارف الثقافية والمهارات الإيجابية بين الأجيال من جانب كبار السن
- تعزيز دور المجتمعات المحلية والأسر في رعاية أفرادها من كبار السن ودعمهم
- تقديم الدعم في مجال الرعاية، وتحسين خطط التقاعد، وتصميم وتنفيذ نظم دعم اجتماعي مناسبة أخرى لكبار السن
- تلبية الاحتياجات الخاصة لكبار السن في حالات النزاع وإدارة الكوارث
- توفير إطار شامل وكلي لتوجيه منظمات القطاعين العام والخاص العاملة مع كبار السن لتلبية احتياجاتهم وصون حقوقهم

95 - وتعتقد الحكومة أن من المهم حماية حقوق كبار السن وتعزيزها وتحسين نوعية حياتهم بشكل عام.

الاستراتيجية الوطنية المعنية بالتعليم الشامل للجميع - 2016-2020

96 - تحتل السياسات والممارسات المتعلقة بالتعليم الشامل للجميع مكانة عالية في جدول أعمال الحكومة. وهناك عدد من المبادرات التي اتخذتها وزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا وغيرها من الجهات الفاعلة الرئيسية لتيسير تطوير التعليم الشامل للجميع. وهي تشمل جملة مبادرات منها: برنامج المدارس المراعية لاحتياجات الأطفال، ومشاريع التعليم الشامل للجميع، والصحة والتغذية في المدارس، وإبقاء الفتيات في المدارس، ومشاركة المجتمع المحلي من خلال برامج تحسين المدارس الابتدائية، والتعليم الأساسي التكميلي، وتعليم القراءة في الصفوف المبكرة، وبرامج النماء في مرحلة الطفولة المبكرة، والتحويلات النقدية، والمنح الدراسية في المدارس الثانوية.

97 - وتضع هذه المبادرات أساسا لتطوير التعليم الشامل للجميع وتنفيذه في البلد. وعلى الرغم من هذه المبادرات الهامة، هناك تحديات جوهرية تؤثر على النجاح في تنفيذ التعليم الشامل للجميع في ملاوي. وتتراوح هذه التحديات بين وضع تصور للتعليم الشامل للجميع وإدارته وتعبئة الموارد من أجله وتنمية القدرات المتعلقة به وتنفيذه. وقد أظهرت بعض الدراسات التي أُجريت بشأن التعليم الشامل للجميع في ملاوي أن المعرفةَ محدودةٌ بشأن معنى التعليم الشامل للجميع على مختلف المستويات. وفي الغالب، يرتبط مفهوم التعليم الشامل للجميع في كثير من الأحيان بالأطفال ذوي الإعاقة في المدارس العادية.

98 - ومع ذلك، ينطوي مفهوم التعليم الشامل للجميع على معنى أوسع ولا يشير فقط إلى فئة واحدة من المتعلمين في نظام التعليم. وتُعنى الاستراتيجية الوطنية المعنية بالتعليم الشامل للجميع في جوهرها

بجميع المستبعدين عادة من نظام التعليم والمستبعدين داخله. وتعتمد هذه الاستراتيجية الوطنية تعريفَ اليونسكو الموسع للتعليم الشامل للجميع بهدف التصدي للعقبات التي تحول دون تحقيق المساواة في الحصول على التعليم الجيد في ملاوي. وهي تُعرِّف التعليم الشامل للجميع بأنه عملية معالجة الاحتياجات المتنوعة لجميع المتعلمين وتلبيتها من خلال زيادة المشاركة في التعلم والحد من الاستبعاد داخل النظام التعليمي ومنه. وهي تنطوي على تغييرات وتعديلات في المحتوى والنُهج والهياكل والسياسات والاستراتيجيات. وتمشيا مع هذا التصور، تحدد الاستراتيجيةُ الوطنية مجالاتِ العمل ذات الأولوية، وتستكشف العوامل التي تحول دون التواجد والمشاركة والتعلم في النظام التعليمي، وتقترح سبلا لمعالجتها.

99 - وفيما يلي أهداف الاستراتيجية الوطنية المعنية بالتعليم الشامل للجميع:

- تحويل نظام التعليم بما يتمشى مع السياسات والممارسات المتعلقة بالتعليم الشامل للجميع
- تنمية القدرات من أجل التعليم الشامل للجميع
- إيجاد بيئة مؤاتية للتعليم الشامل للجميع
- إعمال التعليم والتعلم الشاملين للجميع في المدارس
- التحديد والتقييم والتدخل في مرحلة مبكرة
- مشاركة المجتمع المحلي في إدارة التعليم الشامل للجميع وحوكمته

100 - وأنشأت وزارةُ التعليم والعلوم والتكنولوجيا وحدةَ تنسيقٍ تُعنى بتنسيق تخطيط التعليم الشامل للجميع في ملاوي وتنفيذه ورصده وتقييمه وتنظيمه. وستعمل الوحدة مع الأخصائيين التربويين من مديريات التخطيط ومديريات التعليم الأساسي والثانوي والعالي، ومديريات التفتيش والمديريات الاستشارية، ومديريات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، والعلوم والتكنولوجيا، والصحة والتغذية في المدارس. وستقدم الوحدةُ المشورةَ التقنية وسترصد التقدم المحرز على الصعيد الوطني في تنفيذ التعليم الشامل للجميع في ملاوي. وستتولى مسؤولية بناء قدرة إدارة التعليم في المديريات والشعب والدوائر التابعة لوزارة التعليم والعلوم والتكنولوجيا المعنية بإدارة التعليم الشامل للجميع وتمويله. وبالإضافة إلى ذلك، ستقوم الوحدة بالإشراف المنتظم، بالتعاون مع المديريات المعنية، لضمان تحول نظام التعليم نحو الإدماج بسلاسة.

السياسة الوطنية المتعلقة بإصلاحات القطاع العام - 2018-2022

101 - الغرض العام من هذه السياسة هو توفير التوجيه الاستراتيجي من أجل تحقيق الفعالية في تصميم وتنفيذ وإدارة إصلاحات القطاع العام التي ستؤدي إلى إنشاء قطاع عام يتسم بالقدرة والكفاءة والفعالية وإلى تحفيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المستدامة وتعزيزها، على النحو الوارد في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية الحالية.

102 - ويشكل الأداء الجيد للخدمة العامة أمرا حاسما لتعزيز ثقة الجمهور في الحكومة، نظرا إلى أن الخدمة العامة هي الوسيلة التي تقدم من خلالها الحكومة المنافع والخدمات العامة وتحقق التنمية لصالح الشعب.

103 - وقد صيغت هذه السياسة وفقا للفصل الثالث من دستور ملاوي، الذي يسلط الضوء على المبادئ الأساسية للسياسة الوطنية التي تلزم الحكومة باتخاذ تدابير تكفل المساءلة والشفافية والنزاهة الشخصية والمالية.

104 - ويشمل هذا الالتزام الاستثمار الطويل الأجل في الصحة والتعليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعب ملاوي، وذلك من خلال اعتماد السياسات والتشريعات القطاعية المناسبة تدريجيا، فضلا عن النظم والممارسات الإدارية القانونية والعادلة من الناحية الإجرائية من أجل الامتثال لاستراتيجية ملاوي الثالثة للنمو والتنمية لعام 2017.

105 - وتتضمن استراتيجية ملاوي الثالثة للنمو والتنمية عددا من الافتراضات الرئيسية التي لها أهمية حاسمة في نجاح تنفيذها والتي لها آثار على خطة إصلاح القطاع العام، التي تشمل تحسين إدارة القطاع العام، على النحو المبين أعلاه.

106 - وتسترشد السياسة العامة بالتشريعات والسياسات، مثل قانون الخدمة العامة وقانون الحكم المحلي وسياسة الأخذ باللامركزية لعام 1998.

السياسة المتعلقة بإدارة الخدمة العامة - 2018-2022

107 - صيغت السياسة المتعلقة بإدارة الخدمة العامة بهدف التصدي لتحديات الأداء في مجال الخدمة العامة، فضلا عن إعادة تنظيم الخدمة العامة بحيث يمكن أن تكون أداة مفيدة لتحقيق نتائج استراتيجية ملاوي الثالثة للنمو والتنمية بُغية تحقيق تنمية كافية بحلول عام 2020.

108 - وتتمثل أهدافها في توفير إطار للإدارة الفعالة للخدمة العامة بحيث تصبح خدمة عامة ذات أداء عال وموجهة نحو تحقيق النتائج بحلول عام 2022، مما يُيسِّر التحول الإيجابي للاقتصاد وتحديث البلد.

109 - ويتمشى ذلك أيضا مع الفصل الثالث من دستور ملاوي الذي ينص على المبادئ الأساسية للسياسة الوطنية، بما في ذلك ثقة الجمهور والحوكمة الرشيدة اللتان تكفلان تدابير المساءلة والشفافية والنزاهة الشخصية والمالية بهدف تعزيز الثقة في المؤسسات العامة.

110 - وتُكمِل السياسة الوطنية المتعلقة بإصلاحات القطاع العام للفترة 2018-2022 والسياسة المتعلقة بإدارة الخدمة العامة للفترة 2018-2022 بعضهما البعض. وتشمل بعض المجالات ذات الأولوية إيجاد فهم مشترك لرؤية ومسؤوليات الخدمة العامة، ومواءمة الخدمات العامة مع خطة التنمية الوطنية وضرورات تقديم الخدمات، ووضع سياسة مؤسسية وإطار تشريعي تمكينيين لإدارة الخدمة العامة، وإضفاء الطابع المؤسسي على المبادئ التوجيهية للخدمة العامة، وإرساء القيم والأخلاقيات لدى جميع الموظفين الحكوميين في مؤسسات الخدمة العامة كافة.

111 - وبناء على ذلك، تسترشد السياسة بالدستور وقانون الحكم المحلي لعام 1998 وقانون المساواة بين الجنسين وقانون علاقات العمل والسياسة الجنسانية الوطنية.

التصديق على الاتفاقيات الدولية وتنفيذها

112 - صدّقت ملاوي على جميع المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان.

113 - وفي السنوات القليلة الماضية، قدمت ملاوي تقارير منتظمة إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان وآليات مجلس حقوق الإنسان. وكدليل على التزام ملاوي بالمشاركة والحوار، أخضعت سجلها في مجال حقوق الإنسان مرتين لعملية الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان. ومن المقرر إجراء استعراضها الثالث في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. ومنذ عام 2014، قدمت ملاوي تقارير عن اتفاقية

القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاستعراض الدوري الشامل، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، بروتوكول مابوتو، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته.

المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

114 - بموجب دستور ملاوي، وعملا بالمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)، أنشأت ملاوي لجنةَ ملاوي لحقوق الإنسان، المصنَّفة ضمن الفئة ألف في إطار هذه المبادئ. وتواصل اللجنة الاضطلاع بولايتها الواسعة النطاق التي تشمل جميع جوانب حقوق الإنسان، بما في ذلك متابعة الشكاوى المقدمة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المزعومة.

115 - وتشغل السلطةُ القضائيةُ، التي رسخت نفسها على مر السنين في ولايتها الرامية إلى الدفاع عن قيم ديمقراطيتنا الدستورية، موقعاً أساسياً في صميم الإطار الدستوري المتين.

116 - وأُنشئ مكتب أمين المظالم أيضا بموجب دستور الجمهورية. وهو مؤسسة مستقلة، ويقوم أيضا، ضمن نطاق مهامه الواسع، بالتحقيق والبت في قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الموظفون الحكوميون.

117 - والعمل جارٍ لتفعيل اللجنة الوطنية للطفل التي ستؤدي دورا أساسيا في حماية حقوق الطفل وفي توفير بيئة مؤاتية لنماء الطفل.

118 - ويُعهَد إلى قسم حقوق الإنسان التابع لوزارة العدل والشؤون الدستورية بمهمة تنسيق عملية الإبلاغ والمتابعة من جانب الدولة الطرف.

119 - كما يؤدي مكتب المساعدة القانونية المنشأ بموجب قانون المساعدة القانونية دورا كبيرا جدا في ضمان الحق في العدالة وفي محاكمة عادلة لجميع الأفراد بغض النظر عن وضعهم الاقتصادي. وهو يقدم خدمات قانونية مجانية للأفراد المحرومين وضحايا انتهاكات الحقوق.

120 - وتقود اللجنة القانونية الجهود التي تبذلها ملاوي في مجال إصلاح القوانين.

التعهدات والالتزامات الطوعية

121 - على الصعيد المحلي، تعلن حكومةُ ملاوي عن تقديم التعهداتِ وقبول الالتزاماتِ التالية:

(أ) ترسيخ المكاسب التي تحققت في الإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمدنية والثقافية والتمتع بهذه الحقوق والنهوض بها وحمايتها؛

(ب) التنفيذ الكامل للتوصيات والملاحظات الختامية الصادرة عن هيئات معاهدات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن تلك الصادرة عن آلية الاستعراض الدوري الشامل؛

(ج) تجهيز مؤسسات حقوق الإنسان لضمان قيامها بعملها على نحو فعال بدون خوف أو تدخل؛

(د) تحسين الرقابة البرلمانية، على الصعيدين الوطني والمحلي، على سياسات حقوق الإنسان وعلى تنفيذها؛

(هـ) ضمان وجود مؤسسات قوية لتقديم المساعدة القانونية المجانية وإتاحة إمكانية الحصول على سبل الانتصاف الفعالة؛

(و) الحفاظ على التمتع بحريات وسائل الإعلام، والحصول على المعلومات، والتجمع، والتعبير أو الرأي، والدين أو المعتقد، وحماية هذه الحريات، بما يتسق مع التزاماتنا الوطنية والدولية؛

(ز) العمل بشكل وثيق مع منظمات المجتمع المدني وضمان حماية الحيز المدني؛

(ح) مواصلة تزويد البرلمانيين والموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والقضاة والمدعين العامين والمحامين وموظفي الخدمة المدنية ووسائل الإعلام ببرامج بناء القدرات والتدريب والتثقيف في مجال حقوق الإنسان؛

(ط) اتخاذ خطوات عملية لخلق فرص العمل تدريجيا وضمان الحماية الكاملة لحقوق العمال، مثل إيجاد بيئة عمل آمنة؛

(ي) عند الاقتضاء، استعراض الأطر القانونية والسياساتية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والقضاء على العنف الجنسي والجنساني؛

(ك) اتخاذ خطوات لكفالة أن تبلغ نسبة الرجال إلى النساء 60 إلى 40 في التعيينات العامة والخدمة العامة؛

(ل) تفعيل المؤسسات الرئيسية لحقوق الإنسان، مثل اللجنة المعنية بالشكاوى المقدمة ضد الشرطة واللجنة الوطنية للطفل؛

(م) وضع سياسات وبرامج تتمشى مع أهداف التنمية المستدامة؛ ومع خطة عام 2063 وخطة عام 2040 من أجل الأطفال في أفريقيا؛

(ن) مواصلة العمل من أجل وضع سياسات وبرامج لمكافحة خطاب الكراهية؛

(س) إتمام خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان وإطلاقها.

122 - وعلى الصعيد الدولي، تعلن حكومةُ ملاوي عن تقديم التعهداتِ وقبول الالتزاماتِ التالية:

(أ) مواصلة المشاركة في المؤسسات الرئيسية لحقوق الإنسان، مثل مجلس حقوق الإنسان وجميع هيئات معاهدات الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي؛

(ب) تعزيز التعاون مع آلية الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة؛

(ج) تقديم تقارير الدولة الطرف التي لم تُقدَّم بعدُ؛

(د) تحسين تعاون ملاوي مع هيئات معاهدات الأمم المتحدة، لا سيما في متابعة تنفيذ الملاحظات الختامية والتوصيات؛

(هـ) تعزيز الحوار البنّاء كوسيلة لتسوية المنازعات؛

(و) الدعوة إلى تحقيق المساواة العملية بين الأمم في الشؤون الدولية؛

(ز) الدعوة إلى تعزيز المؤسسات الدولية كوسيلة للحفاظ على السلام العالمي؛

(ح) المشاركة بنشاط في الخطط العالمية والإقليمية، مثل خطة عام 2030، وخطة عام 2040، وخطة عام 2063؛

(ط) مواصلة دعم أعمال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.